

الحال التي وصفناها وإن امتنعوا منه تُركوا على حالهم غير مكلفين»، وزعم أن من المكلفين مَنْ يعمل الطاعات حتى يستحق أن يكون نبياً أو ملكاً فيفعل الله تعالى ذلك به.

وزعم القحطي منهم أن الله تعالى لم يَعْرِضْ عليهم في أول أمرهم التَّكْلِيفَ، بل هم سألوه الرفع عن درجاتهم والتفاضل بينهم، فأخبرهم بأنهم لا يتصفون بذلك إلا بعد التكليف والامتحان، وأنهم إن كَلَّفُوا فَعَصَوْا استحقوا العقاب، فأبوا الإمتحان، قال: فذلك قوله: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ (1).

وزعم أبو مُسْلِم الخرساني: أن الله تعالى خَلَقَ الأرواحَ وكَلَّفَهَا، فمنها مَنْ علم أنه يُطِيعه، ومنها من علم أنه يَعْصيه، وأن العَصَاةَ إنما عَصَوْه ابتداءً فعوقبوا بالنسخ والمسخ في الأجساد المختلفة على مقادير ذنوبهم. فهذا تفصيل قول أصحاب التناسخ، وقد نَقَضْنَا عليهم في كتاب «الملل والنحل» بما فيه كفاية.

الفصل الثالث عشر

من فصول هذا الباب

في بيان ضلالات الخابطية من القدرية وبيان خروجهم عن فرق الأمة

هؤلاء أتباع أحمد بن خابط القَدْرِي (2) وكان من أصحاب النُّظَام في الاعتزال، وقد ذكرنا قوله في التناسخ قبل هذا، ونذكر في هذا الفصل ضلالاته في توحيد الصانع.

وذلك أن ابن خابط وفضلاً الحديثي (3) زعما أن للخلق رَبَّيْنِ وخالقين:

أحدهما: قديمٌ وهو الله سبحانه، والآخر: مخلوق وهو عيسى ابن مريم.

وزعماً أن المسيح ابنُ الله على معنى دون الولادة، وزعماً أيضاً أن المسيح هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة، وهو الذي عَنَاه الله بقوله: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ (4)، وهو الذي يأتي ﴿ فِي ظُلْمٍ مِّنَ الْعَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ (5). وهو الذي خلق آدم على صورة نفسه، وذلك تأويل ما روي «أن الله تعالى خلق آدم على صورته» (6)، وزعم أنه هو

(2) سبق الإشارة إليه في أكثر من موضع.

(4) الفجر: 22.

(1) الأحزاب: 72.

(3) نسبة إلى بلدة «حديثة» على شاطئ الفرات.

(5) البقرة: 210.

(6) ورواه أحمد 2 : 244، 251، 315، 323، 434، 463، 519. والبخاري: كتاب الاستئذان، باب 1، ومسلم: كتاب البر، رقم

115؛ وكتاب الجنة، حديث رقم 28.

الذي عتاه النبي ﷺ بقوله: «تَرَوْنَ رَبِّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»⁽¹⁾ وهو الذي عتاه بقوله: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَقْلَ فَقَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، وَقَالَ لَهُ: أَذْبِرْ، فَأَذْبَرَ، فَقَالَ: مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَكْرَمَ مِنْكَ، وَبِكَ أُعْطِيَ وَبِكَ أُخَذُ»⁽²⁾. وقالوا: «إن المسيح تَدَّرَعَ جَسَدًا، وكان قبل التدرع عقلاً».

قال بعد القاهر: قد شارك هذان الكافران الثنوية والمجوس في دعوى خالقين، وقولهما شر من قولهم؛ لأن الثنوية والمجوس أضافوا اختراع جميع الخيرات إلى الله تعالى، وإنما أضافوا فعل الشرور إلى الظلمة وإلى الشيطان، وأضاف ابن خابط وفضل الحدّثي فعل الخيرات كلها إلى عيسى ابن مريم، وأضافا إليه محاسبة الخلق في الآخرة، والعجب في قولهما إن عيسى خلق جدّه آدم عليه السلام، فيا عجباً من فرع يخلق أصله! ومن عدّ هذين الضالين من فرق الإسلام كمن عدّ النصارى من فرق الإسلام.

الفصل الرابع عشر

من فصول هذا الباب

في ذكر الحمارية من القدرية وبيان خروجهم عن فرق الأمة

هؤلاء قوم من معتزلة عسكر مكرم، اختاروا من يدع أصناف القدرية ضلالات مخصوصة:

فأخذوا من ابن خابط قوله بتناسخ الأرواح في الأجساد والقوالب.

وأخذوا من عبّاد بن سليمان الضميري قوله بأن الذين مسّخهم الله قردةً وخنازير كانوا قبل المسّخ ناسًا، وكانوا معتقدين للكفر بعد المسّخ.

وأخذوا من جعد بن دزهم، الذي ضحى به خالد بن عبد الله القسري، قوله بأن النظر الذي يوجب المعرفة تكون تلك المعرفة فعلا لا فاعل لها.

ثم زعموا بعد ذلك أن الخمر ليست من فعل الله تعالى، وإنما هي من فعل الخمار؛ لأن الله تعالى لا يفعل ما يكون سبب المعصية.

وزعموا أن الإنسان قد يخلق أنواعًا من الحيوانات، كاللحم إذا دفنه الإنسان أو يضعه في الشمس فيدود، زعموا أن تلك الديدان من خلق الإنسان، وكذلك العقارب التي تظهر من التبن تحت الأجر⁽³⁾ زعموا أنها من اختراع من جمّع بين الأجر والتبن.

(1) رواه البخاري: كتاب الأذان، باب 129؛ وكتاب الرقاق، باب 52؛ وكتاب التوحيد، باب 24، ومسلم: كتاب الإيمان، حديث 299، 300، 302. وأبو داود: كتاب السنة، باب 19 والترمذي: كتاب الجنة، باب 15، 16. وأحمد 3: 16، 17، 26، 27.

(2) حديث موضوع.

(3) الأجر: الطوب اللبن المحرق.